

الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر في الماضي والحاضر والمستقبل

حلمي عبد الكريم الزعبي

مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد

مقدمة

في غمرة الأحداث المتسارعة والتطورات المتلاحقة على ساحة الصراع العربي الصهيوني، كانت ساحة البحر الأحمر تشهد هي الأخرى تحركات ليست بمنأى عن هذه الأحداث. فلقد بدأ واضحا من خلال ما تردد عن قيام إسرائيل بنشاطات مريبة فوق البحر الأحمر، ان هذا البحر يشكل مساحة أساسية في ساحة الصراع. فلقد كشفت تلك النشاطات وما اكبها من تصريحات ودراسات تتعلق بالبحر الأحمر عن محاولات صهيونية لا تتوقف من أجل السيطرة عليه وانتزاع صفته العربية باعتباره بحرا عربيا. وكون هذا البحر عربيا حقيقة تسندها وتؤكددها كل الشواهد التاريخية والأعراف والقواعد والقوانين الدولية والحقائق الجغرافية.

ولم تتردد الدوائر الصهيونية في الافصاح عن نزعة توسعية في هذا الاتجاه، ليست وليدة اليوم بل هي ثمرة لاستراتيجية صهيونية يعود عهدها إلى ما قبل إنشاء الكيان الصهيوني. فلقد استند واضعو هذه الاستراتيجية في صياغتهم لها إلى النظريات الجيوبولتكية التي تركز على أهمية المواقع الجغرافية وضرورة التحكم في المواقع المطلعة على البحار. وكان هؤلاء القادة الصهيونيون يدركون أن إسرائيل التي ستقام في المنطقة العربية ستكون معزولة ومحاصرة ومحاطة ببيئة ترفض التعامل أو التعايش معها ولذا فإنه لا بد لها من تأمين منافذ لها على البحار حتى لا تتعرض للضغط الاقتصادية والسياسية^(١).

وليس ما تردد مؤخرا من أن إسرائيل ستتصدى وتواجه بالرد الحاسم أية محاولة عربية تستهدف التأكيد على حقيقة كون البحر الأحمر بحيرة عربية لكون سواحلها الشرقية والغربية تدخل

(١) مجلة هعولام هزة، ١٤/١٠/١٩٥٧، عدد ١٠٤٥.

ضمن السيادة العربية إلا انعكاسا وتعبيرا عن تلك الاستراتيجية التي توخت دائما تحقيق سيطرة على البحر الأحمر تتجاوز ميناء إيلات وخليج العقبة بل وحتى منطقة شرم الشيخ. ومهما يقل من أن انسحاب القوات الاسرائيلية من شرم الشيخ قد أعاد الوجود الاسرائيلي إلى حجمه الحقيقي في البحر الأحمر، فإن هناك شيئا لا يمكن تجاهله وهو أن ذلك الانسحاب لم يكن يتناقض تناقضا كليا مع الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر. وفي هذا السياق يمكن القول أيضا إن اتفاقيات كمب ديفيد وما ترتب عليها لم تؤثر على تنفيذ تلك الاستراتيجية التي تأخذ بالمراحل والتدرج أسلوبا في التحقيق.

ولعل في تطلع إسرائيل إلى تحقيق مواقع تتجاوز شرم الشيخ في البحر الأحمر والوصول إلى المداخل الجنوبية منه خير مثال على مدى إصرارها ومثابرتها على تلك السياسة.

أولا - جذور الاستراتيجية الصهيونية في البحر الأحمر

من أجل فهم أبعاد الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر في الماضي والحاضر بدعوي أمنية تارة وتاريخية زائفة تارة أخرى، أو دعاوي جيوبوليتيكية، لا بد من عودة إلى نقطة البداية. ونقطة البداية هنا هي النقطة التي بدأت فيها الأوساط الصهيونية تفكر في الوصول إلى رأس جسر على البحر الأحمر ليكون بمثابة نقطة ارتكاز تستخدم للانطلاق من أجل السيطرة على هذا البحر بأكمله.

وكما قلنا، أدرك زعماء الحركة الصهيونية في مرحلة سابقة لانشاء الكيان الصهيوني، أهمية مواقع المرور الطبيعية وأهمية المنافذ إلى البحار على الأصعدة الاستراتيجية والجيوبوليتيكية والاقتصادية.

وقد دفعهم هذا الادراك لتلك الأهمية إلى التفكير بشكل جدي في ضرورة السيطرة على مواقع بحرية لا تقتصر على البحر المتوسط من أجل الاتصال عبره بالعالم وبأوروبا والأمريكتين فحسب، وإنما أيضا بالبحر الأحمر للاتصال بقارات آسيا وإفريقيا وأستراليا.

وكانت مسألة الوصول إلى موقع على البحر الأحمر وتأمين منفذ بحري آخر قد طرحت نفسها بإلحاح منذ الثلاثينات. وكان السؤال المطروح أمام قيادة الاستيطان الصهيوني هو: كيف يمكن تحقيق الهدف الصهيوني المتمثل في السيطرة على منفذ بحري آخر هام يمكن أن يحقق مزايا سياسية واستراتيجية، أي مراسي للقوافل التجارية التي تنقل البضائع إلى إسرائيل بعد ولادتها ومنها، وتكون قواعد عسكرية بحرية تستخدم كنقطة انطلاق عسكري إلى الدول المعادية^(٢).

(٢) إسرائيل من دان إلى إيلات (النقب)، دراسة جغرافية وتاريخية إصدار رئاسة الأركان العامة، شعبة الثقافة، جيش الدفاع الاسرائيلي، الجزء الأول ص ٦٨ - ٦٩، ١٩٦٤.

ومنذ ذلك الوقت بدأت تتردد على ألسنة الزعماء الصهيونية دعاوي تاريخية واستراتيجية وجيولييتيكية كان أظهرها :

١ - الدعاوي التاريخية :

هذه الدعاوي بدأت ترددها أوساط معينة في الحركة الصهيونية ومنها أحزاب دينية وزعامة الخط التصحيحي بقيادة جابوتنسكي. فلقد خرجت علينا تلك الأوساط لتقول لنا «إن البحر الأحمر كان في الماضي بحيرة يهودية تمخر عابها أساطيل داود وسليمان قاصدة (أوفير) الساحل الشرقي لأفريقيا، وإن سليمان كان أول من أقام ميناء عصيون جابر الذي عرف باسم إيلات لاحقاً»^(٣). ولا تزال هذه الدعاوي تتردد من فوق أكثر من منبر صهيوني على شكل خطب وندوات ودراسات استراتيجية تصدر عن باحثين صهيانية. وبلغ الأمر بأحد المفكرين الصهيونية الذي يوصف بأنه مؤرخ وفيلسوف هو البروفيسور يسرائيل ايلداد إلى حد الاستشهاد بالكثير من نصوص العهد القديم لكي يثبت رومانطقياً وبلغة تجافي العلم والمنطق، أن البحر الأحمر كان بحراً يهودياً في الماضي وسيبقى كذلك في الوقت الحاضر^(٤).

ولسنا هنا في مجال التصدي لهذه الدعاوي الباطلة وحضها من خلال إبراز الحقائق التاريخية التاريخية التي تؤكد بما لا يقبل مجالا لأي تأويل، أن البحر الأحمر بما في ذلك خليج العقبة وما يسمى بخليج إيلات كان قبل ظهور الاسلام بحراً عربياً صرفاً وبحراً داخلياً مغلقاً في وجه الملاحة الأجنبية، وأن العرب ظلوا يشرفون على هذا البحر والخليج دون منازع.

٢ - الدعاوي الاستراتيجية :

عمدت أوساط واسعة ومؤثرة داخل الحركة الصهيونية وأجهزتها التنفيذية إلى إبراز المزاي الاستراتيجية للبحر الأحمر والتي تتجسد في الافلات من الحصار والانتقال من مواقع الدفاع إلى مواقع الهجوم. ومن هنا كانت المكانة الهامة التي علقها هذه الأوساط على البحر الأحمر منذ المراحل المبكرة للتخطيط الصهيوني لاقامة إسرائيل على أرض فلسطين الأمر الذي أدى بين غريون إلى القول «لو تمكنا من السيطرة على مواقع هامة في البحر الأبيض المتوسط فلننا سنتمكن من مواجهة سور الحصار العربي بل والانتقال إلى محاولة الانقضاض عليه»^(٥).

لقد نوه بن غريون الذي كان يتولى شؤون الدفاع في الوكالة اليهودية بأهمية المزاي الاستراتيجية للبحر الأحمر بالنسبة إلى الدولة اليهودية مستقبلاً، وانتهى في تقييمه لتلك المزاي إلى

(٣) المصدر السابق، ص ٤٠ - ٤٥.

(٤) مجلة بت كول (قسم اللاهوت)، جامعة بارايلان، عدد ٤، مجلد ١٦، ص ٢٤، ١٩٨٤.

(٥) مجلة هعولام هزة، عدد ١٠٧/١٠، ١٩٥٤، عدد ١٠٤٤.

القول «إن سيطرة إسرائيل على نقاط في البحر الأحمر ستكون ذات أهمية قصوى لأن هذه النقاط ستساعد إسرائيل على الفكك من أية محاولة لمحاصرتها وتطويقها كما ستشكل في ذات الوقت قاعدة انطلاق عسكري لمهاجمة أعدائنا في عقر دارهم قبل أن يبادروا إلى مهاجمتنا»^(٦).

ويثير الملاحظون بصدد الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر كما فهمها وأدركها أتباع الدعاوي الاستراتيجية الصهيونية الدوافع التي حدثت بهؤلاء وخاصة بن غريون إلى اتخاذ قراره بإنشاء مجموعة من المستعمرات في منطقة النقب، وعلى الأخص في المناطق القريبة من البحر الأحمر. ومعروف أن هذه المستعمرات أقيمت خلال المرحلة الاستيطانية الثالثة (١٩٣٩ - ١٩٤٢) وفي المرحلة الاستيطانية الرابعة (١٩٤٣ - ١٩٤٧) أقيمت سبع مستعمرات^(٧). وفي خلال المرحلة الرابعة أقيمت سبع مستعمرات أخرى خلال ليلة واحدة في النقب كخطوة عملية على طريق الوصول إلى البحر الأحمر^(٨).

٣ - الدعاوي الجيوبوليتيكية والاقتصادية :

وبادىء ذي بدء يمكن القول إن هناك تداخلا بين ما يسمى بالدعاوي الاستراتيجية والدعاوي الجيوبوليتيكية والاقتصادية. وقد ركزت أوساط صهيونية واسعة قبل إنشاء الكيان الصهيوني على المزايا التي يمكن تحقيقها في حالة السيطرة على موقع على البحر الأحمر. فعبر هذا البحر يمكن الوصول إلى آسيا وأفريقيا. واحتلال موقع عليه يسهم في خلق حاجز بشري واستيطاني وجغرافي يعزل المشرق العربي عن مغربه مع ما يترتب عن ذلك من آثار استراتيجية واقتصادية وسياسية^(٩). ومنه تنطلق تجارة الدولة إلى أسواق إفريقيا وآسيا لتصريف منتجاتها واستيراد المواد الأولية التي تحتاج إليها^(١٠).

إن الأوساط التي رددت مثل هذه الدعاوي كانت تدرك ما تحويه منطقة النقب المجاورة لخليج العقبة من مناجم ومعادن وثروات وإمكانات. ولم ينشأ هذا الإدراك من فراغ وإنما استند إلى دراسات ميدانية أعدت في الثلاثينات من قبل خبراء وعلماء ومراكز بحوث علمية صهيونية. فوجود مثل هذه الثروات والمعادن واستغلالها يحتاجان إلى ميناء على البحر الأحمر من أجل تصديرها إلى أسواق في إفريقيا وآسيا.

(٦) دافيد بن غريون، أعوام التحدي، دار نشر عام عوفيد ١٩٥٧، ص ١١٦ - ١٢١.

(٧) إسرائيل من دان إلى إيلات، مرجع سابق، ص ٢٨ - ٣٢.

(٨) البروفيسور يهو شاع بن اريه، الاستيطان العبري ومراحل الهامة، القدس ١٩٥٢، ص ٩٢ - ٩٦.

(٩) مجلة معلام هزة، مرجع سابق.

(١٠) المرجع السابق.

ثانيا - استراتيجية السيطرة على البحر الأحمر أسلوب المرحلية

من خلال ما تقدم، يمكن ملاحظة أن الأوساط الصهيونية بدأت تفكر جديا في الوصول إلى البحر الأحمر بدعاوي مختلفة منذ فترة مبكرة. وعلى هذا الأساس وضعت استراتيجية مرحلية بهدف تحقيق هذا الهدف الصهيوني.

ويمكننا في ضوء هذه العقدة أيضا أن نقسم المراحل التي اجتازتها تلك الاستراتيجية إلى مراحل ماضية وحاضرة ومستقبلية، مع أهمية ملاحظة أن هذا التقسيم لا يعني أي تغيير في الموقف الاستراتيجي، بل تقسيما للمهام والخطط المرسومة في كل مرحلة.

١ - المرحلة الأولى :

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الهامة جدا، فلقد استطاعت القوات الصهيونية أن تستولي في ١٠/٣/١٩٤٩، أي بعد التوقيع على اتفاقيات الهدنة، على بلدة أم الرشراش التي عرفت فيما بعد باسم مدينة إيلات، وقد جاء في الأمر الموجه إلى قادة لواءي هنيجيف وجولاني اللذين كلفا في نطاق ما يسمى بحملة «عوفاديا» ضرورة السيطرة على منطقة رأس النقب وبلدة أم الرشراش^(١١).

ونذكر بيبغال ألون الذي كان يتولى قيادة المنطقة الجنوبية في الأمر المذكور في ٥/٣/١٩٤٩ أي قبل خمسة أيام من تنفيذ حملة عوفاديا : «لا بد من السيطرة على منطقة النقب بأكملها، وخاصة منطقة رأس النقب والوصول إلى ساحل البحر الأحمر والسيطرة على أم الرشراش لنصل إلى منفذ بحري على البحر الأحمر ليكون لنا الرئة الثانية التي نتنفس منها ونطل بها على العالم في الشرق ونسيطر من خلاله أساطيلنا التجارية»^(١٢).

وهكذا استطاع الكيان الصهيوني أن يحتل رأس جسر ممثلا في جزء من خليج العقبة على ساحل البحر الأحمر يتراوح طوله بين ستة وعشرة كيلومترات. وقد ثبت بعد أن تمكن العدو الصهيوني من احتلال رأس الجسر هذا أن الهدف لم يكن مجرد السيطرة على مراكز وخطوط عسكرية وقطع الاتصال بين القوات المصرية في سيناء والقوات الأردنية فحسب، وإنما يرمي إلى هدف أبعد من ذلك.

فبعد السيطرة على منطقة أم الرشراش، بدأ يتردد على ألسنة المسؤولين الصهاينة سيل من التصريحات التي تنم عن تحرك صهيوني استراتيجي في البحر يعد له لينفذ على مراحل. فلقد توقف أولئك كثيرا عند المزايا الاستراتيجية والاقتصادية التي ستحقق بفعل السيطرة على منفذ على البحر

(١١) إيتان هبار وزئيف شيف، المعجم العسكري الاسرائيلي، دار نشر زمورا ومودان، ١٩٧٥، ص ٣٩٣.

(١٢) إسرائيل من دان إلى إيلات، مرجع سابق، ص ٧١ - ٧٢.

الأحمر. وكان أبرز ما قيل في شأن السيطرة على منطقة أم الرشراش «أن هذه المنطقة ستتحول إلى مرسى للقوافل التجارية المتجهة من إسرائيل وإليها، وإلى قواعد عسكرية بحرية ذات أهمية كبيرة ونقطة انطلاق عسكري إلى الدول المعادية لفرض الحصار عليها في حالات التوتر السياسي»^(١٣).

وعبر أول رئيس لحكومة العدو دافيد بن غريون عن تطلعات إسرائيل إلى السيطرة على البحر الأحمر. فلقد صرح في أواخر عام ١٩٤٩ أمام عدد من ضباط الجيش الاسرائيلي «إننا نحلم بيوم نرى فيه إيلات وقد أصبحت ميناء رئيسيا تنطلق من أساطيل داود لتمخر عباب البحر الأحمر لتصل إلى شرق أفريقيا وإلى الشرق الأقصى وإلى أي مكان في آسيا وأفريقيا حاملة تجارتها إليها وعائدة إلينا محملة بما نحتاج إليه من مواد أولية».

وأضاف : «إننا محاصرون من البر، والبحر هو طريق المرور الوحيد إلى العالم والاتصال بالقارات، وإن تطوير إيلات سيكون هدفا رئيسيا نوجه إليه خطواتنا»^(١٤).

وصدرت هذه التصريحات عن القادة الصهيانية وهي تعكس بوضوح نيات العدو الصهيوني في مد سيطرته إلى أبعد من إيلات، على الرغم من أن السيطرة على أم الرشراش اعتبرت من قبل الأمم المتحدة ومن الواجهة القانونية الدولية أمرا غير مشروع.

وعملا بالاستراتيجية الصهيونية التي اعتمدت للسيطرة على البحر الأحمر، عمد العدو إلى إقامة مدينة أطلق عليها اسم إيلات وإنشاء ميناء في هذه المنطقة. وكان بن غريون شديد الحماسة لإنشاء هذا الميناء وإلى جانبه قاعدة بحرية من أجل ترجمة أهداف الكيان الصهيوني التي، كما أشرنا، تتلخص في أمرين : ١ - استخدام هذا الميناء كمرسى لانطلاق السفن وهي تحمل الصادرات الاسرائيلية المتجهة إلى أفريقيا وآسيا حيث توجد الأسواق التي يمكن تصريف الانتاج الاسرائيلي منها، ٢ - استخدام القاعدة البحرية عند الانطلاق للقيام بعمليات عسكرية ضد الدول العربية المجاورة وعلى الأخص مصر وغيرها من الدول العربية. وقد عولت الأوساط الاسرائيلية على ميناء إيلات كثيرا وحرصت على تطويره ليصبح أحد الموانئ الرئيسية بعد ميناء حيفا على البحر المتوسط. ويرجع ذلك إلى تصور صهيوني مؤداه «أن هذا الميناء يجب أن يكون في مستوى الطموحات الاسرائيلية بشأن التعامل مع آسيا وأفريقيا»^(١٥). ومن المعروف أن للبحار متسعا للنقل البحري بتكاليف دون تكاليف النقل الجوي.

٢ - المرحلة الثانية :

شهدت هذه المرحلة تطورات كثيرة على صعيد الصراع العربي - الصهيوني وخاصة في ساحة البحر الأحمر. فبعد استيلاء القوات الصهيونية على بلدة أم الرشراش، شعرت عدة دول عربية

(١٣) مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد نيسان - حزيران/ابريل - يونيو ١٩٨٠، عدد ٣٧، ص ٣٤ و ٣٥.

(١٤) عبد الباري عبد الرزاق النجم خليج العقبة ومضائق تيران، ١٩٦٨، ص ٧٦ - ٧٧.

(١٥) المرجع السابق، ص ٧٩.

ومنها مصر والسعودية والأردن أنها في مواجهة لخطر إسرائيلي مستفحل. وهذا ما دفع بالسلطات المصرية إلى الاتصال بالحكومة السعودية من أجل منحها عدة جزر على جانب كبير من الأهمية تتحكم في مداخل خليج العقبة وهما جزيرة تيران وصنافير. وعلى إثر التوصل إلى اتفاق بين الجانبين ووضع السعودية هاتين الجزيرتين تحت تصرف مصر، لجأت السلطات المصرية إلى تحصينهما. كما رابطت قوات مصرية مزودة بأسلحة مضادة للطائرات في شرم الشيخ وجزيرتي تيران وصنافير. وتم إسناد وتعزيز هذه الإجراءات العسكرية بإجراءات أخرى أهمها : ١ - إصدار مرسوم في ١٥/١/١٩٥١ ينص على تحديد المياه الإقليمية المصرية بستة أميال بحرية في اتجاه البحر وحدد المرسوم الميل البحري بـ ١٨٥٠ متر، ٢ - إعلان مصلحة الموانئ والمنازل المصرية، وبعد موافقة وزارتي الخارجية والحربية، أن منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل ما بين (رأس محمد) و (رأس نصراني) منطقة محظورة لا يجوز الملاحة فيها. كما صدر منشور رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٠ موجه إلى الشركات الملاحية يوضح الإجراءات التي طبقت في شأن الملاحة والمرور في مدخل خليج العقبة^(١٦).

وقد أدت هذه الإجراءات إلى إحباط المحاولات الاسرائيلية لاستخدام رأس الجسر الذي احتلته على ساحل البحر الأحمر على مختلف الأصعدة.

لكن على الرغم من الحصار الذي فرضته مصر، انطلاقاً من حقها في ممارسة سيادتها وفقاً لكل القوانين الدولية، واصلت السلطات الاسرائيلية عملية تطوير إيلات المدينة والميناء والقاعدة.

وفي ذات الوقت كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق من أجل فرض أمر واقع على العرب يقر لإسرائيل حق استخدام البحر الأحمر كممر دولي. وتكشف بعض المصادر الاسرائيلية أن إسرائيل بدأت منذ عام ١٩٥٣ بإرسال دوريات استطلاع إلى منطقة شرم الشيخ من أجل الاعداد لعملية اجتياح لجزيرتي تيران وصنافير، ومحاولة السيطرة عليهما لتأمين الملاحة. وفي هذا المعنى، أشار الدكتور «ميخائيل بارزوهار» إلى حقيقة خطيرة في هذا الشأن. فلقد ذكر «أن بن غريون أمر بالاستعداد لمهاجمة منطقة شرم الشيخ ومضيق تيران منذ عام ١٩٥٤». وأضاف «أن هذا الهجوم الذي كان متوقفاً أن يشن في عام ١٩٥٤ أرجىء إلى عام ١٩٥٥، ثم أرجىء بعد عقد صفقة الأسلحة المصرية التشيكية في منتصف ١٩٥٥»^(١٧). وقد واتت إسرائيل الفرصة الذهبية عام ١٩٥٦ عندما اتفقت مع فرنسا وبريطانيا على شن حرب ضد مصر في نطاق العدوان الثلاثي. وكان اشتراك إسرائيل في هذه العملية يهدف، من بين ما يهدف إليه، إلى تأمين رأس الجسر الذي أقامته في خليج العقبة وتطويره عن طريق استخدامه كممر مائي دولي.

وقد عمدت السلطات الاسرائيلية بعد السيطرة على شرم الشيخ إلى إطلاق اسم خليج سليمان «مفرائس شلومو» على خليج تيران وكذلك على منطقة شرم الشيخ التي سميت «بإقليم سليمان»

(١٦) د. حامد سلطان، مشكلة خليج العقبة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦ - ١٩٦٧، ص ٢٠ - ٢٤.

(١٧) مجلة هعولام هزة، ١٩٥٧/١٠/٢٨.

(مرحاف شلومو)^(١٨)، وقد أرادت السلطات الاسرائيلية من هذه التسمية تأكيد ما تزعمه من دعاوي تاريخية. لكن ما كانت تتوخاه هو أكثر من مجرد تأكيد «حق تاريخي». لقد كانت تريد أن تفرض أمرا واقعا على مصر أولا، ثم بقية الدول العربية الواقعة على شواطئ البحر الأحمر، وبالفعل فلقد استطاع العدو من خلال سيطرته على شرم الشيخ وخليج تيران تأمين منفذ له في البحر الأحمر.

وحتى بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من شرم الشيخ وتيران وسيناء، ظل هذا المنفذ مفتوحا بعد رفع الحصار عندما رابطت القوات الدولية في منطقة شرم الشيخ لتأمين سلامة وحرية الملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة^(١٩).

وهكذا بفعل هذه النتائج بدأ ميناء إيلات يشهد حركة نشاط غير عادية وبدأت السفن تروح إليه وتغدو حاملة البضائع الصهيونية إلى الدول الافريقية والآسيوية.

لقد استطاعت الاستراتيجية الصهيونية في هذه المرحلة أن تحقق عدة نتائج :

١ - تطوير وتوسيع رأس الجسر ليتحول إلى ممر مائي لا في خليج العقبة فحسب بل على امتداد البحر الأحمر. وقد استغل الكيان الصهيوني هذا الوجود المتمثل في ملاحته في البحر الأحمر كمبرر للدعاء بحقه في الملاحة الحرة لا فقط عبر خليج العقبة وإنما أيضا عبر المضائق والممرات العربية الأخرى حتى البعيدة منها عن ساحل فلسطين المحتلة كمضيق باب المندب. هذا بالطبع إلى جانب الادعاء بوجود مصالح له في هذه المنطقة يحق له الدفاع عنها والتدخل بدعوى حماية هذه المصالح في حالة تعرضها للخطر. ولاقت هذه المحاولات الصهيونية دعما ومساندة واسعين من قبل دول غربية بما فيها بريطانيا وفرنسا اللتان شاركتا في العدوان وكذلك الولايات المتحدة، والنرويج والسويد والدانمارك، فلقد ادعت هذه الدول أن خليج العقبة يعتبر ممرا دوليا ينبغي ضمان حرية الملاحة فيه^(٢٠).

وقد دار جدل واسع بين مصر والدول الغربية التي تقف خلف اسرائيل. وحرصت مصر على تأكيد حقها في ممارسة سيادتها على مياهها وأراضيها. وهكذا استثمرت إسرائيل الترتيبات التي انتهت بانسحاب قواتها من سيناء وتيران من أجل تسيير خطوط بحرية لأول مرة مع الدول الافريقية. وكانت أول باخرة إسرائيلية قد أبحرت من ميناء إيلات في ٢٩٥٧/٣/٨ بعد مرابطة قوات الطوارئ الدولية في مضيق تيران^(٢١).

وشهدت إيلات منذ ذلك الوقت حركة نشاط واسعة، لا سيما بعد أن أخذت الدول الافريقية تنال استقلالها الواحدة تلو الأخرى. وأدى ذلك إلى قيام إسرائيل بالاتصال بهذه الدول حديثة

(١٨) مجلة معروخوت يام، مجلة سلاح البحرية الاسرائيلي، آذار/مارس ١٩٧١.

(١٩) مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق.

(٢٠) د. حامد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

(٢١) عبد الباري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨ - ٧٩.

الاستقلال عارضة عليها المساعدات وإنشاء العلاقات الكاملة معها. وصحبت عملية إنشاء علاقات سياسية بين إسرائيل والدول الأفريقية تطور شبكة من العلاقات الاقتصادية وخاصة في مجال التبادل التجاري.

ومن هنا كانت المكانة الهامة التي احتلها ميناء إيلات ثم البحر الأحمر باعتباره طريقا هاما بالنسبة إلى السفن المتجهة من فلسطين المحتلة وإليها.

وقد استطاع الكيان الصهيوني خلال عشر سنوات، أي إلى ما قبل عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧، أن يحول ميناء إيلات إلى ميناء رئيسي بالغ الأهمية وأن يحول البحر الأحمر إلى منفذ بحري هام، وذلك بفعل سلسلة من الاجراءات.

٢ - تركيز الجهود الصهيونية على تطوير مدينة إيلات عن طريق توجيه المستوطنين والمهاجرين الجدد للإقامة فيها وتنفيذ سلسلة من المشاريع. فقد شملت تلك المشاريع توسيع المرفأ ليصبح قادرا على استقبال السفن الضخمة وناقلات البترول. كما شملت تلك المشاريع مد شبكة من الطرق البرية كالطرق المعبدة والسكك الحديدية وكذلك أنشئ مطار إيلات. وتم إنشاء خط لأنابيب البترول عام ١٩٥٧ عرف بخط إيلات عسقلان. وبلغت طاقة الخط خمسة ملايين طن من النفط الذي كان يشحن في إيران إلى إيلات بواسطة الناقلات^(٢٢).

٣ - بناء عشرات المستعمرات والمدن التي أطلق عليها اسم «مدن الاعمار»، وتوجيه الصناعات وخاصة الثقيلة والعسكرية منها إلى النقب وإيلات وإلى تنفيذ خطة لتوزيع السكان بتوجيه موجات بشرية صهيونية من المناطق الوسطى إلى المنطقة الجنوبية. وتولى بن غريون رئيس وزراء العدو إعداد هذه المشاريع والإشراف على تنفيذها تحت شعار «الزحف إلى الجنوب». وقد كشف بن غريون في حينه عن الأهداف الكامنة وراء هذه المشاريع. فلقد قال في أحد خطبه وهو يختار لنفسه مكانا يقيم فيه وهو مستعمرة (سدية بوكير) التي أنشأها عملا بذلك الشعار «إننا نقيم سدا حصينا في وجه العدو المصري. وإن هذا السد يمكن أن يكون الباب الواسع للزحف الاسرائيلي العنيد»^(٢٣).

٤ - أما الاجراءات العسكرية التي اتخذت لتعزيز رأس الجسر، فكانت من التعدد والاتساع بحيث يصعب حصرها وتحديدها، لكن أبرزها : ١ - إنشاء قاعدة جوية إلى الشمال من إيلات قادرة على استقبال الطائرات النفاثة، ٢ - إنشاء قاعدة بحرية قرابة الميناء يرباط فيها عدد من زوارق الطوربيد، ٣ - مد شبكة من الطرق المسخرة للمجهود الحربي تربط بين إيلات وبئر السبع والمناطق الأخرى لتسهيل عملية تحرك القوات الاسرائيلية باتجاه إيلات، ٤ - إنشاء قواعد عسكرية في عدة مناطق في النقب وإيلات، ٥ - نقل الصناعات العسكرية من المنطقة الوسطى إلى المنطقة الجنوبية وخاصة صناعات الذخيرة والمتفجرات والأسلحة المختلفة^(٢٤).

(٢٢) اسرائيل من منطقة دان إلى إيلات، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦ - ٧٧.

(٢٣) مجلة الجيش الاسرائيلي، بمحاتيه، في ١٩٥٩/٤/٩.

(٢٤) المرجع السابق.

كانت هذه الاجراءات تدخل ضمن الاستعدادات العسكرية الصهيونية لدعم أي مجهود عسكري قد تقوم به إسرائيل في المنطقة الجنوبية، وفي ساحة البحر الأحمر، بعد أن تحول هو الآخر إلى مجال للصدام والصراع بين العرب وإسرائيل. وباختصار، فإن ما أنجز خلال هذه المرحلة من الاستراتيجية الصهيونية في البحر الأحمر استهدف تعزيز رأس الجسر ودعمه ليتحول إلى منفذ بحري يكسبه حق الملاحة في خليج العقبة وفي عرض البحر الأحمر.

٣ - المرحلة الثالثة :

بدأت هذه المرحلة قبل عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧ وامتدت حتى حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣، في هذه المرحلة كانت الأوساط الاسرائيلية قد استكملت استعداداتها من أجل مد سيطرتها على أجزاء أخرى في البحر الأحمر. هذا على الرغم من أن ملاحظتها في البحر الأحمر كانت تسير دون إعاقة أو عرقلة بفعل وجود قوات الطوارئ الدولية في مضيق تيران. وكانت الاستعدادات العسكرية قد بدأت عام ١٩٦٥ عندما حشدت إسرائيل معظم جيشها في النقب وإيلات، وأجرت أكبر مناورة عسكرية أشرف عليها إسحاق رابين رئيس الأركان. ولقد أشار رابين، في حينه، إلى الهدف من تلك الاستعدادات حين قال: «نحن مقدمون على جولة تعد من أخطر وأهم الجولات التي خضناها والتي قد تؤدي نتائجها وبشكل حاسم إلى تحول إسرائيل إلى قوة إمبراطورية. وقد شملت تلك الاستعدادات أيضا تدريبات جوية وبحرية على ضرب أهداف في عمق مصر وكذلك الأهداف الواقعة على الساحل الشرقي لسيناء وخليج السويس والبحر الأحمر»^(٢٥).

ويتضح بجلاء أن التخطيط للسيطرة على منطقة شرم الشيخ ومضائق تيران وأهداف أخرى قد سبق إعلان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في ٢٢/٥/١٩٦٧ إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية وحظر مرور البضائع الاستراتيجية فيه المتجهة إلى إسرائيل ولو كانت على سفن غير إسرائيلية. وتؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن ذلك الاعلان مع غيره من العوامل استخدم لتبرير القيام بعمل عسكري واسع النطاق كان من ضمن أهداف تتصل بصلب استراتيجية العدو في السيطرة على البحر الأحمر. وانطلاقاً من ذلك شن العدو الصهيوني عدوانه في ٥/٦/١٩٦٧ ضد ثلاث دول عربية. وتمكن العدو خلال هذا العدوان من السيطرة على الساحل الشرقي لسيناء والجزر الواقعة في المدخل الشمالي، تيران وصنافير، وجزء من خليج السويس. واستطاع العدو في هذه المرحلة السيطرة على رؤوس جسور جديدة في البحر الأحمر لم يبلغها في عام ١٩٤٨ أو في عام ١٩٥٦. وبذلك أخذ يهدد الشواطئ المصرية المطلة على البحر الأحمر إلى الجنوب من السويس وخاصة ميناء الأدبية والغوذة ورأس زعفرانة وأبو درج ورأس غارب.

وبدیهي أن توفر هذه السيطرة للعدو الصهيوني مزايا استراتيجية حاول العدو أن يستثمرها أيما استثمار من أجل تعزيز وجوده العسكري إضافة إلى وجوده الاقتصادي والبحري.

(٢٥) صحيفة أخبار فلسطين، ناطق بلسان منظمة التحرير الفلسطينية، غزة في ١٤/٦/١٩٦٥.

ترتبت على سيطرة العدو على منطقة شرم الشيخ عدة نتائج عسكرية أهمها :

١ - لما كانت منطقة شرم الشيخ تعد قاعدة عسكرية مثالية، فقد استخدمها العدو لأغراض دفاعية مثل تأمين القوات الصهيونية المراقبة في المنطقة الجنوبية وفي شرق سيناء (راس سدر وأبو زنيمة وأبورديس) والحيلولة دون أي محاولة لتطويق هذه القوات من اتجاه البحر الأحمر وخليج السويس.

٢ - وفرت هذه السيطرة للعدو القدرة على الحركة لقواته البحرية والبرية. وبالنسبة إلى القوات البحرية، فلقد زيد حجمها بعد أن اتسع مجال حركتها وأصبح بمقدورها أن تتحرك خارج خليج العقبة إلى خليج السويس والبحر الأحمر.

٣ - استخدام هذه المنطقة من أجل القيام بمهمات هجومية ضد أهداف مصرية على البحر الأحمر، وخاصة أثناء حرب الاستنزاف. ومن بين تلك العمليات عملية الانزال على الشاطئ الغربي لخليج السويس سنة ١٩٦٩ ومهاجمة الغردقة والانزال في جزيرتي شنوان والجزيرة الخضراء^(٢٦).

ولتثبيت وجوده في ساحة البحر الأحمر، لجأ العدو الصهيوني إلى سلسلة من الخطوات العسكرية والديبلوماسية يمكن حصرها كالتالي :

أ - إقدام العدو على تعزيز قواته البحرية عند المدخل الشمالي للبحر الأحمر وفي خليج السويس عبر إنشاء القواعد البحرية في هذه المناطق إلى جانب القواعد الجوية وإقامة محطات للمراقبة والانتذار المبكر. وكانت هذه الخطوة تجسيدا لاستيعاب العدو لأهمية الموقع الجغرافي لهذه المنطقة المسيطرة على خليج السويس وخليج العقبة، إضافة إلى المدخل الشمالي للبحر الأحمر.

ب - تعزيز العلاقات مع أثيوبيا وحصوله على مواقع بحرية عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في ثلاث جزر أثيوبية قبالة باب المندب^(٢٧) لقاء إمداد أثيوبيا بالأسلحة وتدريب قواتها المسلحة.

وقد برزت خطورة سيطرة العدو الصهيوني على هذه المواقع إبان حرب ١٩٧٣ عندما استخدمها لشن عدة عمليات هجومية من بينها :

١ - الهجمات ضد القواعد البحرية المصرية في خليج السويس والأديبة والغردقة ورأس غارب ورأس طلمان،

٢ - عمليات الانزال البحري في ميناء الأديبة إلى الجنوب من السويس لمساندة عملية الدفرسوار إلى الغرب من قناة السويس ومن أجل إحكام الطوق من حول الجيش الثالث المصري، كما زعمت القيادة الاسرائيلية في حينه،

٣ - إيصال الامدادات والتعزيزات إلى القوات الاسرائيلية البرية التي كانت تحاول احتلال مدينة

(٢٦) مجلة معرخوت يام، مرجع سبق ذكره.

(٢٧) الأرشيف العبري، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، مترجمة عن مجلة هعولام هزة وصحيفة معريف ويبيعوت احرونوت.

السويس والتي تمكنت من السيطرة على ميناء الأدبية بواسطة السفن التي كانت تنطلق من إيلات وشرم الشيخ والقواعد المقامة في جنوب سيناء وخليج السويس^(٢٨).

استخدم العدو الصهيوني وجوده في نقاط معينة في خليج العقبة وخليج السويس وبعض أجزاء البحر الأحمر كمسرح للعمليات العسكرية. إلا أن التنسيق العربي الذي تم لأول مرة في مجال تأكيد حق العرب في تجسيد سيادتهم على مياههم وخاصة البحر الأحمر، أثبت أن هذا التنسيق والتعاون يمكنان في حالة توسعهما وتوطيدهما من مواجهة استراتيجية العدو للسيطرة على البحر الأحمر. والدليل على ذلك الحصار الذي فرضته القطع البحرية المصرية بالتعاون مع سلطات اليمن الجنوبي واليمن الشمالي في حرب ١٩٧٣، فقد أدت هذه الخطوة لشطري اليمن والمعززة بالدعم العسكري البحري المصري إلى إغلاق باب المندب أمام السفن الصهيونية أو السفن المتجهة إلى ميناء إيلات وإلى عزل هذا الميناء^(٢٩). وقد برهنت هذه الخطوة على أن بمقدور الدول العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر أن تفرض السيادة القومية على هذا الممر وعلى مضايقه وجزره لو أنها التفتت عند استراتيجية عربية موحدة.

ولكن على الرغم من ذلك، فإن هذه المرحلة التي اتسمت بانتقال الاستراتيجية الصهيونية إلى استراتيجية مهددة في ساحة البحر الأحمر، شهدت عدة تطورات أمكن ملاحظتها على الشكل التالي :

- ١ - تحول البحر الأحمر إلى ساحة صراع رئيسية، استراتيجية وديبلوماسية، بين العرب والعدو الصهيوني شملت كل أجزائه بدءاً بمداخله الشمالية (خليج العقبة) ومروراً بمضيق تيران وانتهاءً بالمداخل الجنوبية (باب المندب). وقد أدى ذلك إلى أن ساحة الصراع العسكري لم تعد مقصورة على دول الطوق وإنما اتسعت وامتدت لتشمل دولاً أخرى مثل السعودية واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وحتى السودان.
- ٢ - بدأ العدو الصهيوني يطرح لأول مرة مطالب ودعاوي تتجاوز حدود المطالبة بضمان حرية الملاحة في خليج العقبة أولاً ثم في طول البحر الأحمر وعرضه. فلقد بدأ يربط بين ما يسمى بالأمن القومي الاسرائيلي والبحر الأحمر وما يحتمه ذلك بداهة - من وجهة نظره - من «إيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر ووجود القوات البحرية في المناطق القريبة والبعيدة من البحر الأحمر والعمل على خلق نوع من التوازن أو التفوق العسكري في المجال البحري»^(٣٠).

(٢٨) الموسوعة العسكرية والأمنية الاسرائيلية، سلاح البحرية الاسرائيلية، دار نشر رفيفيم ومكتبة صحيفة معريف ١٩٨٠، ص ٩٠ - ٩٦.

(٢٩) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الاسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٤، ص ٩٤.

(٣٠) مجلة ضباط الجيش الاسرائيلي، سيكرا حورشيت، عدد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤.

٣ - طرح الكيان الصهيوني نفسه على أنه إحدى دول البحر الأحمر ونحو حق مباشر في استخدام هذا البحر والانتفاع به والوجود فيه عسكريا واقتصاديا وديبلوماسيا، وعلى قدم المساواة مع الدول الأخرى. أكثر من ذلك، فإن العدو الصهيوني استخدم مثل هذا الادعاء بوجود مصالح له في البحر الأحمر من أجل تبرير حقه في خلق وجود عسكري بدعوى الدفاع عن تلك المصالح وحمايتها في حالة تعرضها للخطر.

هذا ما أعلنه قائد سلاح البحرية الاسرائيلية، البريغادير «بنيامين تيلم» وهو بصدد تقييم نتائج عملية فرض حصار استراتيجي في باب المندب. لقد قال تيلم في مقابلة مع مجلة سلاح البحرية الاسرائيلي : «سنضطر من الآن فصاعدا إلى تعزيز وجودنا البحري في البحر الأحمر من أجل ضمان مصالحنا ومنع تكرار ما حدث إبان حرب يوم الغفران من فرض حصار بحري في باب المندب... إننا سندخل في المستقبل لمنع وقوع أية مفاجأة أخرى على هذا الصعيد، وإن دروسا مهمة قد استنبطت وإنها ستجد طريقها إلى التطبيق والتنفيذ»^(٣١).

٤ - المرحلة الرابعة :

شهدت هذه المرحلة تطورات سياسية أدت من بين ما أدت إليه، إلى تمكين العدو من تحقيق مكاسب سياسية خطيرة، وعلى الأخص بعد إخراج مصر من ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي وبخاصة من ساحة البحر الأحمر. وقد امتدت هذه المرحلة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٠. وقد سعى الكيان الصهيوني خلال هذه المرحلة إلى انتزاع مكاسب في البحر الأحمر بوسائل عسكرية وأخرى دبلوماسية.

١ - على الصعيد العسكري، اتخذ العدو سلسلة من الاجراءات لتعزيز وجوده العسكري ودعمه في البحر الأحمر في ضوء الدروس المستفادة من الحصار على باب المندب. وغني عن البيان أن تلك الاجراءات اتخذت أيضا في إطار الاستراتيجية الصهيونية المرحلية المتجهة للسيطرة على البحر الأحمر. وقد سارت عملية تعزيز الوجود العسكري والبحري بصفة خاصة على شكل حشد قطع بحرية من مختلف الأنواع إضافة إلى غواصتين. وقد تعاظم هذا الحشد بعد عام ١٩٨٤، وأصبح ذا قدرة هجومية عدوانية. وهو قد جاء منسجما مع مرحلة جديدة من مراحل الاستراتيجية الصهيونية الساعية إلى خلق نوع من الهيمنة والسيطرة على البحر الأحمر. ومن خلال المهام التي حددت لهذا الحشد يمكن أن نتبين هذه الحقيقة. وكانت تلك المهام التي حددتها قيادة القوات البحرية على الشكل التالي : ١ - ضمان أقصى درجة من السيطرة على خطوط الملاحة الدولية الاسرائيلية التي تبحر في خليج العقبة (الذي يسمى بخليج إيلات) وخليج السويس والبحر الأحمر وضمان حركة المرور للسفن التجارية التي تحمل الامدادات المختلفة، ٢ - مهاجمة أية قطعة بحرية تابعة لأي دولة عربية تقع على البحر الأحمر في حالة تعرضها للملاحاة الاسرائيلية ومحاولة تدميرها داخل

(٣١) المرجع السابق.

المياه الاقليمية لتلك الدول إبان الحرب إذا ثبت اشتراكها في عمليات عسكرية ضد اسرائيل، ٣ - ضرب المنشآت العسكرية الاقتصادية الحيوية في الدول الواقعة على ساحل البحر الأحمر بما فيها آبار البترول في الدول التي تشترك في دعم وإسناد المجهود الحربي للدول العربية المعروفة بدول المواجهة في حالة وقوع جولة جديدة في المواجهة المسلحة، ٤ - إنزال القوات، بما فيها وحدات الدروع والكوماندوز البحري على سواحل الدول العربية المطلة على البحر الأحمر في حالة مشاركتها الفعلية في الحرب ضد اسرائيل، ٥ - ردع أساطيل الدول العربية التي بدأت تتعزز وتتعاظم بفعل حصولها على القطع البحرية الحديثة من الدول الغربية والشرقية على حد سواء، ٦ - تعزيز نشاط الاستطلاع الجوي في البحر الأحمر ورصد الشواطئ العربية عليه واستخدام وسائل استطلاع مختلفة من ضمنها الطائرات الصغيرة التي تطير بدون طيار وطائرات الانذار المبكر من نوع (هوك آي) والبوينغ وغيره، ٧ - تسيير دوريات بحرية لتصل إلى أبعد نقطة في البحر الأحمر بما يتجاوز مدخله الجنوبي لحماية مصالح اسرائيل فيه^(٣٢).

٢ - على الصعيد الدبلوماسي : بدأت إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ وبالذات عام ١٩٧٤، تطرح مسألة تدويل أو تحييد مضيق باب المندب ومجموعة من الجزر العربية التي تتحكم في ذلك المضيق ومنها جزيرة بريم ومجموعة جزر حاينش وقمران وجزيرة نكور وأبو عين. وقد بدأ هذا الطرح يتخذ أبعادا دولية عندما أخذت الدوائر الاسرائيلية تتلمس التأييد الدولي لمطالبها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المطالبة سبق أن أثبتت في عام ١٩٧١ عندما هوجمت في ١١/٦/١٩٧١ حاملة البترول (كورال سي) عندما كانت تعبر باب المندب في طريقها إلى إيلات^(٣٣).

لكن تلك الدعوة لم تلق الاستجابة. وخلال هذه المرحلة بدأت الدوائر الصهيونية تدعو إلى تطبيق الاجراءات والترتيبات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات التي تضمن وضع ما وصفته بحرية الملاحة في الممرات المائية وعلى الأخص المضائق. وكان من بين ما طرحته تحييد المداخل الجنوبية للبحر الأحمر وخاصة باب المندب، ونزع السلاح منها. ولدعم هذه الدعاوي عمدت إلى الربط بين ما تم التوصل إليه من ترتيبات بشأن العديد من المضائق لكفالة حرية الملاحة فيها وبين الوضع في باب المندب.

إن جميع الترتيبات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن المرور في المضائق المختلفة التي حاولت الدوائر الاسرائيلية الاستناد إليها لاكتساب حق غير مشروع في المياه العربية وخاصة في باب المندب، تكفل للعرب الحق الكامل في اتخاذ ما يروونه من إجراءات. وهذا الحق تسنده عدة حقائق، منها كون مضيق باب المندب مضيقا عربيا وليس دوليا، لوقوعه ضمن السيادة العربية، وليس هناك طرف غير عربي يشاطر العرب السيادة عليه. أضف إلى ذلك أن تلك الاتفاقيات والمبادئ وضعت وصيغت بخصوص المضائق الدولية فقط وطبقت عليها^(٣٤).

(٣٢) احتمالات الصراع على البحر الأحمر بين إسرائيل والدول العربية، دراسة د. تسفي لينز، معهد الدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، إصدار وزارة الدفاع الاسرائيلية ١٩٨٤، ص ٤١ - ٤٤.

(٣٣) مجلة ضباط الجيش الاسرائيلي، سكيلا حورشيت، مرجع سبق ذكره.

(٣٤) د. عبد الله عبد المحسن، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.

ولسنا هنا بصدد مناقشة حق العرب في تأكيد سيادتهم على مضيق باب المندب وخليج العقبة والبحر الأحمر، فهذه بديهية لا تحتاج إلى جدل. لكن ما نريد الإشارة إليه هنا هو أن العدو، وعلى الرغم من تجنيه على الحقائق، استطاع أن يلقي هذه المرة التأييد من قبل العديد من الدول وخاصة الولايات المتحدة. فهذه الدول حاولت أن تسند الادعاءات الاسرائيلية بالإشارة إلى أحكام القانون الدولي وحق إسرائيل بمقتضى ذلك، أي استخدام المضيق كبقية الدول الأخرى والانتفاع به لكونه يشكل ممرا دوليا على حد زعمها. وذهب الموقف الأمريكي إلى أبعد من ذلك حين أبلغ وزير الخارجية الأسبق الكسندر هايج وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق اريئيل شارون في مطلع عام ١٩٨٢ أن الولايات المتحدة عززت وجودها البحري في البحر الأحمر لحماية حرية الملاحة ومن ضمنها الملاحة الاسرائيلية^(٣٥).

وكانت أوساط اسرائيلية قد أعلنت قبل ذلك وبالتحديد عام ١٩٨٠ أن الولايات المتحدة تتفهم مطالب إسرائيل في البحر الأحمر وأنها تمنحها حق اللجوء إلى أي إجراء لضمان مصالحها إذا كانت مبادئ وأحكام القانون الدولي عاجزة عن كفالة وتأمين تلك المصالح^(٣٦).

٣ - معاهدة كمب ديفيد : لعل من أخطر المكاسب الدبلوماسية التي استطاعت إسرائيل تحقيقها معاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩. فلقد كفلت تلك المعاهدة وما أفرزتها من علاقات وتطبيق بين الجانبين، لاسرائيل، مكاسب خطيرة على الرغم من انسحاب إسرائيل من مناطق سيناء وشرم الشيخ ومضيق تيران وصنافير. إذ سمحت المعاهدة لاسرائيل باستخدام مضيق تيران وخليج السويس وقناة السويس والبحر الأحمر كما سمحت لها بالتحليق فوق خليج العقبة وشرم الشيخ ومضايق تيران وتسيير الدوريات البحرية والجوية^(٣٧)، كما أنه، طبقا للملحق العسكري لتلك الاتفاقية، منحت مصر إسرائيل حق استخدام جزر ومضايق تيران وهي صنافير وتيران، مخالفة بذلك الاتفاق المعقود مع المملكة العربية السعودية بشأن تسليم هذه الجزر إعارة وأمانة إلى مصر منذ مطلع الخمسينات. وهذه الجزر مملوكة في الأصل للسعودية وتخضع للسيادة السعودية^(٣٨).

وقد تمخضت عن تلك المعاهدة عدة نتائج بصدد الاستراتيجية الصهيونية في البحر الأحمر، يمكن أن نلخصها على النحو التالي :

١ - أن جميع المواقع المهمة في البحر الأحمر والساحل الشرقي لسيناء قد وضعت تحت إشراف القوات متعددة الجنسية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أصبحت هذه المواقع في ظل الهيمنة الأمريكية والقوى المتحالفة معها توفر كل متطلبات «الأمن» الصهيوني في البحر الأحمر وتسهر على تأمين ملاحته في هذا البحر. ويزيد في تأكيد هذه الحقيقة خلو هذه المواقع من أي وجود للقوات المصرية حتى ولو كانت على شكل قوة من الشرطة أو رجال الأمن.

(٣٥) د. تسفي لينير، احتمالات الصراع في البحر الأحمر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧ - ٥٠.

(٣٦) مجلة ضباط الجيش الاسرائيلي، مرجع سبق ذكره، عدد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.

(٣٧) الأرشيف العبري م. د. د. ف / مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٢٤٠.

٢ - أن الوجود البحري الصهيوني وعلى الرغم من تقلص الحدود البحرية التي كان يتحرك فيها لا يزال في حالة من الكثافة والتعاطف. فالقوة البحرية الصهيونية تجوب البحر الأحمر وتصل إلى خليج السويس دون أي عائق. أكثر من ذلك، فإن قطاعاً بحرياً صهيونياً كانت ترابط في البحر المتوسط انتقلت إلى البحر الأحمر عبر قناة السويس. وتعامل القطع البحرية الاسرائيلية عند مرورها من القناة معاملة الدول الصديقة^(٣٩).

٣ - أن اتفاقيات كمب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الصهيونية أتاحت الفرصة لأول مرة أمام الولايات المتحدة لتعزيز وجودها البحري في منطقة البحر الأحمر، تحت دعاوي وحجج مختلفة، منها مراقبة التزام الطرفين باتفاقيات كمب ديفيد. وقد ساعد ذلك على قيام تنسيق أمريكي صهيوني في ساحة البحر الأحمر يهدف إلى إخضاع هذا الممر للسيطرة الأمريكية الصهيونية المشتركة وتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة أمريكية صهيونية مشتركة، وتجريد هذا البحر من صفته العربية. وليس أدل على ذلك من تلك التسهيلات التي منحها العدو للولايات المتحدة لتأكيد هذا الوجود، ومنها تسهيلات بحرية في قاعدة إيلات البحرية بما فيها نزول قوات التدخل السريع للانطلاق منها في أية عملية قد تقوم بها أمريكا في منطقة البحر الأحمر أو الخليج العربي^(٤٠).

وفي نطاق التنسيق الأمريكي الصهيوني للسيطرة على البحر الأحمر ولخدمة مصالحهما المشتركة في نطاق التحالف الاستراتيجي بينهما، لجأت الولايات المتحدة، بعد اتفاقيات كمب ديفيد ومعاهدة الصلح، إلى عدة إجراءات لتعزيز هذه السيطرة، وكان أهمها الحصول على قواعد وتسهيلات في مصر (رأس بنات)، وقد أدى ذلك إلى تحييد معظم الساحل الغربي من البحر الأحمر، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تؤمن حركة المرور البحري للعدو لا فقط عند المدخل الشمالي للبحر الأحمر، وإنما أيضاً في قناة السويس وخليج السويس والبحر الأحمر.

وهكذا استطاع الكيان الصهيوني خلال هذه المرحلة وعبر سلسلة من الاجراءات العسكرية والديبلوماسية المنسقة مع الولايات المتحدة، أن يحرز المزيد من النتائج التي سعت إليها الاستراتيجية الصهيونية في البحر الأحمر، وأهمها تأمين حركة المرور لا لأسطوله التجاري فحسب بل لوسائله العسكرية البحرية والجوية وتحييد طرف أساسي في ساحة الصراع وخاصة في البحر الأحمر، هو مصر، ودعم أطراف دولية لمطالبه في البحر الأحمر.

٥ - المرحلة الخامسة :

وهي المرحلة الممتدة من عام ١٩٨٠ ومازالت إلى حد الآن. وقد شهدت هذه المرحلة جهوداً إسرائيلية مثابرة لتعزيز ما تحقق على صعيد الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر. وتمثلت تلك الجهود في عدد من الاجراءات والوسائل منها :

(٣٩) مجلة معروخوت يام، سلاح البحرية الاسرائيلية، عدد ٢٢٥، شباط/فبراير ١٩٨٢.

(٤٠) مجلة هعولام هزة، ٢٨/١٠/١٩٨٤.

١ - الاستمرار في تعزيز الوجود العسكري الاسرائيلي عن طريق الحشد البحري والجوي المكثف في خليج العقبة والبحر الأحمر، هذا إضافة إلى تسيير الدوريات البحرية والجوية والتي امتدت إلى المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، وإرسال طائرات الاستطلاع لتطير فوق اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والتهديد بمجابهة أهداف في السودان واليمنين^(٤١).

٢ - بناء شبكة من القواعد العسكرية البرية والجوية والبحرية في منطقة إيلات وشبكات الطرق والمستودعات من أجل استخدامها كقواعد انطلاق في مهمات عسكرية في منطقة البحر الأحمر. وقد وردت معلومات على جانب كبير من الموثوقية تفيد «أن هذه القواعد التي بوشر بإنشائها منذ عام ١٩٧٩ أعدت للاستخدام لمهام عملاتية ضد الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وترتبط بخطط هجومية بهدف السيطرة على سواحل تلك الدول، ومهاجمة أهداف حيوية فيها، ومنعها من المشاركة في أي جهد قتالي ضد العدو في المستقبل». وأفادت تلك المعلومات بأن العدو شكل قوات مهمات خاصة أو ما يعرف بقوات الانتشار السريع للتدخل في منطقة البحر الأحمر تتكون من وحدات من المظليين والكوماندوز البحري والقوات المحمولة جوا وطائرات الهليكوبتر والقطع البحرية والدروع.

٣ - تزايد الاهتمام الاستراتيجي بمنطقة باب المندب التي تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة إلى الاتصال الاسرائيلي بجنوب شرق آسيا وإفريقيا، هذا الاهتمام الذي امتد أيضا إلى المحيط الهندي لما له من علاقة بالمرور البحري الاسرائيلي.

٤ - العمل لترسيخ وتأكيد وتجسيد الترتيبات التي تم التوصل إليها مع مصر في نطاق اتفاقيات كمب ديفيد بشأن حق المرور والوجود خارج نطاق الشريط الساحلي الذي تسيطر عليه إسرائيل منذ عام ١٩٤٩. ويدخل هذا الجهد ضمن المحاولات المبذولة لاضفاء صفة الشرعية على المطالب والأطماع الصهيونية في البحر الأحمر، ومن أجل ابتزاز بقية الدول العربية التي لا تعترف بهذه المطالب.

٥ - محاولة خلق أمر واقع إسرائيلي في البحر الأحمر من خلال تعظيم الوجود العسكري في البحر الأحمر وانتشاره ليشمل طول هذا البحر وعرضه، وابتزاز التأييد الدولي في ضوء إقرار معاهدة كمب ديفيد للمطالب الاسرائيلية.

وليس مما يتسنى تجاهله أن العدو الصهيوني لا يألو جهدا في سبيل بلوغ المزيد من المراحل ضمن استراتيجية للسيطرة على البحر الأحمر، وهو في سبيل ذلك لا يحجم عن سوق شتى الذرائع من أجل تبرير خطواته الهادفة إلى السيطرة على رأس الجسر عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ليلتقي مع رأس الجسر عند المدخل الشمالي، وبذلك تتحقق له السيطرة ولم تعد هذه الذرائع تتحدث عن ضمان حرية الملاحة وتأمين المصالح الاقتصادية في النطاقات القريبة والبعيدة وإنما أخذت

(٤١) ارشيف م. د. ف، جامعة بغداد، عن الصحف الكويتية.

تحدث عن مصالح استراتيجية مرتبطة باعتبارات تتعلق بالأمن القومي واعتبارات جيوبوليتيكية^(٤٢) بعد أن فقدت الدعاوي التاريخية بريقها.

نحو السيطرة على البحر الأحمر

ويمكن أن نستنتج، في ضوء ما تقدم، عدة تطورات على صعيد الاستراتيجية الصهيونية بعد أن قطعت مراحل وأشواطاً هامة في سعيها للسيطرة على البحر الأحمر :

١ - تقوم إسرائيل بتحركات واسعة لا يجوز الاستهانة بها من أجل السيطرة على نقاط استراتيجية عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وكانت بعض الأنباء قد أشارت فعلاً إلى وجود عسكري إسرائيلي في إحدى هذه الجزر^(٤٣). وفي ضوء ذلك يمكن أن نتوقع إقدام إسرائيل على خلق هذا الوجود إذا لم يكن قائماً، أو تكثيفه في حالة قيامه. وقد نوه بعض الباحثين في الشؤون الاستراتيجية الصهيونية، وبينهم عميد الاحتياط (أهرون لبرين) الباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، بأهمية احتفاظ الكيان الصهيوني بقواعد عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي. وفي دراسته الموسومة «احتمالات الصراع من أجل السيطرة على البحر الأحمر» الصادرة عن المركز المذكور في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، أشار إلى «أن إسرائيل مضطرة إلى الاحتفاظ بقاعدة أو أكثر في تلك المنطقة من أجل مواجهة أية محاولة عربية لقطع الشريان الحيوي لإسرائيل في هذا الممر المائي... إن كل المعطيات تشير وتؤكد أن ساحة البحر الأحمر ستكون ساحة صراع وفتال حقيقي بين إسرائيل والعرب على الرغم مما يسود الآن من انطباع حول انفراج الوضع في المنطقة واحتمالات السلام^(٤٤)». ثم قال : «إنه لا يمكن ضمان حرية تجارة إسرائيل الخارجية مع العالم الآسيوي - الأفريقي ومصالحها الأخرى إلا بتأمين وجود عسكري قادر على التدخل بسرعة في حالة تعرض هذه التجارة والمصالح للتهديد». ومما قاله أيضاً : «إن الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر تستهدف منع إسرائيل من الانتفاع من هذا الممر وتهديد الأمن القومي إذا تحسن ميزان القوى العسكرية لصالح العرب، مما يتطلب بداهة توفير كل مقومات وشروط إحباط أهداف الاستراتيجية العربية^(٤٥)». إن هذا الكلام ينطق بالشئ الكثير، وهو يوضح أبعاد وخطورة التحركات الصهيونية في البحر الأحمر.

٢ - إن إسرائيل ستسعى إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية، وخاصة مع أثيوبيا، على الرغم من أن تلك العلاقات توقفت منذ عام ١٩٧٨ بعد ما أعلنه ديان عن تزويد أثيوبيا بالأسلحة. وستسعى الدوائر الصهيونية بشتى الوسائل إلى استرضاء أثيوبيا عن طريق محاولة الإيقاع بينها وبين الدول العربية. وقد بدأت هذه المحاولات فعلاً في عام ١٩٨٥ عندما حاولت إسرائيل استغلال

(٤٢) دراسة تسفي لينير، مرجع سبق ذكره.

(٤٣) أرشيف م. د. ف، جامعة بغداد، نقلاً عن الصحف الكويتية.

(٤٤) مجلة معرّخات العسكرية، وزارة الدفاع الإسرائيلية، قسم النشر، عدد رقم ١٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥.

(٤٥) المرجع نفسه.

مأساة المجاعة في أثيوبيا وتقدمت عارضة ما وصفته بالمساعدات الانسانية. وتشير بعض المصادر الاسرائيلية إلى أهمية استئناف العلاقات مع أثيوبيا وإعادتها إلى سيرتها الأولى.

وقد ذكر الباحث الصهيوني في الشؤون الافريقية في الجامعة العبرية البروفيسور فيلدمان «أنه إذا عرفت إسرائيل كيف تستثمر لدى الأثيوبيين مشاعر العداء ضد العرب وتضرب على الوتر الاريتري الحساس وكيف أن العرب يحاولون سلخ هذا الاقليم وحرمان أثيوبيا من منافذ على البحر الأحمر والتركيز على القواسم المشتركة والمصالح المشتركة فإنها قد تفلح في إقناع الأثيوبيين بأن علاقاتهم مع إسرائيل تشكل ضماناً لأمنهم القومي». وقال : «إن إسرائيل يمكنها من خلال العودة بالعلاقات الأثيوبية الاسرائيلية إلى طبيعتها السابقة أن توفر لنفسها عوامل ومزايا هي في أمس الحاجة إليها لمواجهة أي تطور غير سار في البحر الأحمر»^(٤٦).

وسيسعى العدو أيضاً إلى تطوير علاقاته مع كينيا وخاصة على الصعيد العسكري بعد أن تأكد وجود عشرات المستشارين وخاصة في السلاحين الجوي والبحري^(٤٧). وهذا الوجود هو جزء من محاولات تعزيز القوة التي تسمح للعدو باستخدامها ضد العرب ومن أجل أهدافه في تحقيق السيطرة. كما سيلجأ أيضاً إلى مد يده إلى أوغندا وجمهورية افريقيا الوسطى، سعياً وراء خلق علاقات متميزة مع هاتين الدولتين تسمح بخلق وجود له، يمكن أن يساعده على التدخل في البحر الأحمر.

٣ - إن إحدى الوسائل الحاسمة التي ستعتمد عليها إسرائيل في التمكين لاستراتيجيتها من السيطرة على البحر الأحمر لتبلغ آخر المدى، التنسيق مع الولايات المتحدة والاعتماد على الوجود العسكري الأمريكي في بعض مناطق البحر الأحمر والمحيط الهندي. إن إسرائيل تدخل في اعتبارها أولاً أنها تحتل ما يسمى بكنز استراتيجي تعول عليه الولايات المتحدة كثيراً^(٤٨). وهذا ما دفع بالادارة الأمريكية إلى إبرام مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع إسرائيل عام ١٩٨٢ وإشراكها في برنامج حرب النجوم والتعاون معها في أكثر من مجال عسكري. وكانت إسرائيل قد عرضت على الولايات المتحدة بعد حادث تلغيم البحر الأحمر في عام ١٩٨٥، أن تتولى مهمة حماية ما وصفته بأمن الممر المائي وضمان تدفق البترول إلى الدول الغربية، كما عرضت قيام المزيد من التنسيق بين القوات البحرية الأمريكية والاسرائيلية لمراقبة الوضع في منطقة البحر الأحمر^(٤٩).

على أن الملاحظة التي يجدر بنا أن نقف إزاءها بشيء من التمعن، هي أن التنسيق والتعاون القائم بين الجانبين في البحر الأبيض وتبادل المعلومات يمكن أن تمتد إلى البحر الأحمر. وبالطبع فليس بخاف أن هذا التنسيق موجه ضد العرب في البحر الأبيض، وسيكون كذلك في البحر الأحمر. ويمكن أن نتوقع مزيداً من التحركات، وربما على صعيد العمليات العسكرية ضد الدول العربية

(٤٦) البروفيسور فيلدمان، دراسة، إسرائيل وافريقيا في ضوء اتفاقية السلام الاسرائيلية - المصرية، معهد الدراسات الآسيوية الافريقية، الجامعة العبرية، تسلسل رقم ٥ تموز/يوليو ١٩٨١، ص ٣٧ - ٣٨.

(٤٧) حلمي عبد الكريم الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في افريقيا، دار كاظمة، الكويت ١٩٨٥، ص ١٩٥.

(٤٨) صحيفة معرّف، ١٩٨٥/١١/٢.

(٤٩) نشرة شؤون إسرائيلية، م. د. ف، جامعة بغداد، عدد ٨٨، شباط/فبراير ١٩٨٦.

الواقعة على شواطئ البحر الأحمر، بدعوى أن تعاضم قوتها العسكرية يهدد ما يوصف بالأمن القومي الاسرائيلي. ولنا في تصريحات قادة العدو مثل صادق على أن العدو لن يتردد في اللجوء إلى مثل هذه العمليات.

إن هذه التحركات والخطوات المحتمل أن يلجأ إليها العدو تستهدف، كما بينا، استكمال عملية السيطرة على البحر الأحمر والوصول إلى موقع صدارة يتيح له نزع الصفة العربية عن هذا البحر، وطرح نفسه كشريك أساسي فيه.

ثالثا - لا بد من استراتيجية عربية مقابلة

نخلص في ضوء ما تقدم إلى أن الاستراتيجية الصهيونية في البحر الأحمر تشكل، بالفعل، تهديدا خطيرا للأمن القومي العربي، بل ولأمن جميع الأقطار العربية المطلة على البحر الأحمر بشكل جماعي وفردى. وكان من المفروض أن تؤدي هذه التحركات من جانب العدو الصهيوني، وفي مراحل سابقة، إلى حتمية وضع استراتيجية عربية واضحة ومبلورة في البحر الأحمر، قادرة على مواجهة الاستراتيجية الصهيونية، وإحباط أهدافها ومراميها وتأمين حضور عربي فاعل، وعلى الأخص، على الصعيد العسكري في البحر الأحمر، يضمن لهذا البحر صفته وواقعه العربيين، ويدراً عن الأقطار المطلة عليه خطر الاجتياح والتهديد.

وكان الكثير من الخبراء الاستراتيجيين العرب قد أطلقوا صيحات التحذير من خطورة عدم وضع استراتيجية عربية وعدم التوصل إلى تنسيق سياسي وعسكري عربي يصون عروبة البحر الأحمر، ويحميه من مخاطر السيطرة عليه، ولقد دعا هؤلاء الدول العربية إلى المشاركة في الجهود من أجل حماية البحر الأحمر وسد الثغرة في الإطار العام للأمن الاستراتيجي لجميع الدول العربية، على أساس أنه ما من بلد عربي يستطيع بمفرده أن يحقق الأمن الاستراتيجي للبحر الأحمر، ولهذا لا بد من أن تتم الجهود العسكرية الاستراتيجية لجميع القوى العربية ضمن إطار الأمن القومي العربي بدلا من إطار الأمن المحلي^(٥٠). لكن على الرغم من خطورة التهديدات الناجمة بصفة أساسية عن الوجود العسكري الاسرائيلي والأطماع الصهيونية والقوى المتحالفة مع إسرائيل، لم يتحقق حتى الحد الأدنى من التعاون والتنسيق بين الدول العربية وخاصة المطلة على ساحل البحر الأحمر. ومع أنه كان يتحتم وضع هذه الاستراتيجية وتطبيقها منذ الخمسينات عندما كانت الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر في مراحلها الأولى، فإنه حتى بعد أن استفحل الخطر الصهيوني واتسع ليشكل مصدر تهديد لجميع الدول العربية الساحلية، لم يطرأ أي تحول على الموقف العربي الذي يتسم باللامبالاة حيال هذه القضية الاستراتيجية والمصيرية.

وحتى بالنسبة للقاءات والاجتماعات التي جرت بين بعض الدول في السبعينات حول أمن البحر الأحمر، فإنها لم تخرج بنتائج عملية يمكن أن تقضي إلى تعاون وتنسيق بين الأقطار العربية. فلقد طغت الخلافات والانقسامات على المصلحة القومية التي تتطلب وضع هذه المصالح فوق كل اعتبار، على الرغم من أن الخطر الذي يهدد العرب هو خطر جسيم يحق بالجميع ويهدد مصالح الجميع.

(٥٠) د. عبد الله محسن، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

ومع أن فرص ذهبية وثرينة ضاعت دون أن تستغل على صعيد وضع استراتيجية عربية تنطلق من إدراك واستيعاب لأهمية البحر الأحمر الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية، وما يمثلته من خطورة بالنسبة للسيادة العربية، فإن المجال لا يزال يتسع لعمل عربي مسؤول وجاد. وهذا العمل لا بد أن يكون في مستوى استراتيجية عربية شاملة لتلافي القصور في الماضي ومواجهة التطورات والمتغيرات التي شهدتها ساحة البحر الأحمر، استراتيجية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف أهمها :

١ - تأكيد حقيقة أن البحر الأحمر هو بحر عربي لكونه يقع في قلب الوطن العربي، ولأن شواطئه تكان تكون جميعها شواطئ عربية. وهذا يمكن أن يتحقق عبر خلق وجود استراتيجي عربي لا على المستوى القطري المحلي وإنما على الصعيد القومي. أي وجود عربي في النقاط والمواقع الهامة على البحر الأحمر.

٢ - أن يكون للوجود العربي الغلبة على أي وجود أجنبي آخر، وأن يتجه هذا الوجود إلى تقليص الوجود الصهيوني عن طريق محاولة منع انتشاره وامتداده. وبالتالي العمل على تصفيته وإبقائه محصوراً في رأس الجسر الذي احتله في عام ١٩٤٨ كخطوة مرحلية.

٣ - السعي إلى تأكيد عروبة البحر الأحمر وتحييد الدعاوي الصهيونية بالاستناد إلى جملة من الحقائق التاريخية والجغرافية والمادية الأخرى. وهذا يتطلب تحركاً عربياً نحو الدول الأفريقية وخاصة الواقعة على ساحله أو القريبة، وتعزيز العلاقات معها من أجل قطع الطريق على الكيان الصهيوني وهو يحاول التقرب إلى هذه الدول والانتفاع من موقعها ومن علاقاتها معها وخاصة الدول الواقعة شرق أفريقيا وفي القرن الأفريقي.

ولتحقيق هذه الأهداف، لا بد من إنجاز عدة خطوات نرى من الأهمية أن نقترحها :

١ - ضرورة أن تبادر جامعة الدول العربية إلى تبني فكرة عقد معاهدات دفاعية بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر واتفاقيات أخرى للتعاون في مجال استثمار واستغلال مزايا البحر الأحمر، وذلك انطلاقاً من معاهدة الدفاع العربي المشترك، ويمكن لهذه المعاهدات أن تأخذ شكل المعاهدة الجماعية أو الثنائية بين جميع الدول المطلة على البحر الأحمر.

٢ - تشكيل قيادة عربية مشتركة تعرف بقيادة الدفاع عن البحر الأحمر تتشكل من جميع الدول العربية المطلة عليه. وينبغي أن تتمتع هذه القيادة بصلاحيات في مجال تشكيل القوات وتحريكها ومرابطتها وتحديد مهامها، إضافة إلى ضرورة منحها الفاعلية حتى لا تتكرر تجربة القيادة العربية الموحدة التي شكلت عام ١٩٦٤ لمواجهة الخطة الصهيونية لتحويل مياه نهر الأردن. ولضمان فاعلية ونجاعة هذه القيادة ولتكون في مستوى المهام الموكولة إليها في حماية عروبة البحر الأحمر والأمن القومي العربي، لا بد من أن تكون القوات الخاضعة لهذه القيادة منفصلة عن الجيوش المحلية، وأن تشمل وحدات بحرية وجوية وقوات محمولة جوا ليكون بمقدورها أداء مهام دفاعية

وهجومية. كما يتطلب تزويدها بأسلحة متطورة مثل القطع البحرية المزودة بالصواريخ والمدفعية والطوربيدات، علاوة على الوسائل الجوية كطائرات الهليكوبتر والطائرات المقاتلة وطائرات النقل والمدفعية الساحلية وأنظمة الرقابة والرصد والاندازات وطائرات الرصد.

٣ - إنشاء قواعد بحرية وجوية في نطاق هذه القيادة، في عدة نقاط هامة على الشواطئ العربية في البحر الأحمر. وفي هذا المجال ينبغي التركيز على تحصين الجزر العربية في البحر الأحمر وخاصة عند مدخله الجنوبي عند مضيق باب المندب. هذا إضافة إلى نشر قواعد على الساحل الشرقي منه.

٤ - تسيير دوريات بحرية وجوية في البحر الأحمر وفي مناطق الحساسة نظرا إلى أهمية ذلك من ناحية أمنية وكذلك من ناحية ديبلوماسية، فوجود هذه الدوريات لا يخلق إحساسا بالمكانة التي يحتلها البحر الأحمر بالنسبة إلى العرب أو يعزز مكانتهم ومركزهم فقط وإنما يؤكد حقيقة أن هذا البحر هو ممر مائي عربي ليس من حق أي طرف أن ينافسهم عليه.

٥ - مساهمة جميع الدول العربية في دعم هذه القيادة عن طريق تمويلها وتخصيص ميزانية سنوية أو لعدة سنوات تكون قادرة على الوفاء باحتياجات هذه القيادة في مجال بناء القوة والتسلح والادامة. كما أن هذا الدعم يجب أن يشمل أيضا القوة البشرية والخبرة والتسهيلات والدعم السياسي.

٦ - تحصين الشواطئ العربية الواقعة على البحر الأحمر عن طريق تكثيف الوجود العسكري المحلي وتجهيز هذه السواحل بأنظمة الاستكشاف والرصد وتعزيزها بالأسلحة المتطورة المضادة للطائرات والقطع البحرية. والهدف هو سد أية ثغرة وتلافي أية نقطة ضعف قد يستثمرها العدو لمهاجمة الشواطئ العربية.

٧ - تقديم الدعم المادي للدول الواقعة على ساحل البحر الأحمر والتي تعاني من محدودات اقتصادية لتتمكن من تطوير قواتها المحلية وتنفيذ مشاريع اقتصادية في المناطق الساحلية وتطوير موانئها ومرافقها المدنية والعسكرية.

٨ - تنفيذ مشاريع اقتصادية عربية مشتركة في الأقطار المطلة على البحر الأحمر، استكمالا لعملية دعم الجهد العربي متعدد الجوانب، لتأكيد وترسيخ الأمن القومي العربي في البحر الأحمر، وخلق نوع من التكامل الاقتصادي والعسكري العربي.

لا شك في أن طرح مثل هذه المقترحات قد يبدو غير عملي في ضوء طبيعة العلاقات العربية في الوقت الحاضر وما يشوبها من خلافات وانقسامات، لكن ما نأمل هو أن يضع المسؤولون العرب في هذه المرحلة الخطيرة المصالح القومية في المقام الأول من اهتماماتهم وخطواتهم، لأن التناقض مع العدو ومع الخطر الذي يترتب بالأمة العربية هو تناقض رئيسي وجوهري تتضاءل أمامه الخلافات والانقسامات العربية. فالتهديد الذي يتعرض له الوجود العربي في البحر الأحمر وبالتالي الأمن القومي العربي يفرض على الجميع أن يكونوا في مستوى المسؤولية التاريخية حتى لا يضيع البحر الأحمر مثلما ضاعت مياه نهر الأردن ومثلما ضاع خليج العقبة.